

## سنة جديدة

عامر محسن

بالمعنى السياسي والإقليمي، ابتداءً عام 2016 يوم السبت الماضي مع تصريح الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، عن «حاجة» إسرائيل إلى تركيا واحتياج بلاده لإسرائيل في المنطقة؛ خاصة وأنه قد أدلى بهذا الرأي إلى الصحافيين الذين كانوا يرافقونه على الطائرة من الرياض إلى أنقرة، وقد اجتمع لتوّه بالملك سلمان (اعتبرت صحيفة «جيروساليم بوست» الإسرائيلية أن سياق التصريح ورمزيته هما من الأهمية بحيث جعلت هذا التفصيل جزءاً من عنوان الخبر). كلام أردوغان (الموجه إلى الخارج وإلى الداخل، وإلى الحلفاء أيضاً، ليعلن وجهة الحكومة التركية في المرحلة المقبلة) جاء ليثبت مقولة أنّ تفاهماً ثلاثياً قد جمع تركيا وإسرائيل والسعودية حول سياساتها في المنطقة، وأنّ هذا التحالف مصمّم ضدّ إيران، وأنه ينوي مواجهته.

يقول صديق أكاديمي تخصّص بدراسة الفكر الإسلامي إنّ هناك صفة ملفتة في التعامل الدولي ل طهران (وهو يرجعها إلى نمط التدريب الديني للكثير من القادة الإيرانيين): الدبلوماسية الإيرانية، مهما اشتدّت عدوانها ظاهرياً مع بلد ما، واحتدم التنافس والانتهاكات في الإعلام، لا تبادر - من نفسها - إلى بتر العلاقات أو تخفيضها مع (إسرائيل استثناءً بالطبع، ولأسباب عقائدية وأيديولوجية)، سواء كان بلداً جاراً أم قوة غربية. حتّى حين ارتفعت نبرة حكومات الخليج ضدّ إيران في السنوات الماضية، وصارت تطالب - علناً - بعقوبات وحرب على البلد (وتعلن استعدادها لدفع كلفتها)، ظلّ الموقف الدبلوماسي الإيراني الرسمي، من كلّ هؤلاء «الجيران»، يتكلم على انفتاح والتعاون واستعداد لتوثيق العلاقات. أما حين تعلن السعودية عن القطع النهائي للعلاقات مع طهران، وتحشد أتباعها وحلفاءها خلفها في حملة شعواء، فهي تفصح عن نيّتها الاستغناء حتى عن الواجهة الدبلوماسية، وأنّها - كما قال أكثر من خبير تعليقياً على الحدث - مستعدة للذهاب إلى أيّ مدى. بعيداً عن التأثيرات المباشرة لقطع العلاقات (وأولها أنّ كل من كان يراهن على تغييرات أو تسويات في بلده تنتج عن «تفاهم إقليمي» بين الفاعلين، في سوريا أو اليمن أو لبنان وغيرها، عليه أن يعيد حساباته، إذ لم يعد له «جنيف» وأمثلة من فرصة)، فإنّ سؤالاً يجب أن يطرح حول طبيعة هذه الواجهة وأسبابها، وهل هي - فعلاً - حربٌ طائفية، تجري على عقيدة ومكاسب وهويات، أم هي مجرد تدافع على مصالح ونفوذ، أو جزء من خطة أكبر، خلفها ارادات ومصالح دولية؟ أيّ تفسير لأحداث السنوات الماضية على أنّها صراع بين «ثورات» و«ثورات مضادة»، أو بين شعوب وأنظمة، أو بين مذاهب - السردية الأخيرة التي يلهج بها الإعلام الخليجي - لن يتراصد مع مسارات الواقع، بل هو يغطي على الأحداث الحقيقية (على سبيل المثال، هل يمكن لأحد منظري الطائفية أن يشرح ما هي الأسباب الموضوعية والمادية التي تبرّر صراعاً مذهبياً في العراق؟ أو أن يتذكّر مطالب «ثورة العشائر»، حيث ابتدأ كلّ شيء؟).

الطائفيون العقائديون، على الأقل، يملكون منطقاً داخلياً، ولكن من يصرّ على تجاهل العدوان الذي يعصف بالمنطقة بغية الحفاظ على «نظامها القديم» (وهو بدأ بالترنح قبل 2011 بسنوات)، والكلفة الهائلة التي حلّت بشعوبنا ومجتمعاتنا ودولنا من جزء عبثه، والحروب التي فرض علينا خوضها والانتصار فيها، يثبت بأنّه - حتّى في أهلك ساعات الأزمنة - هناك من يعتاش على بيع الأوهام والأحلام (وهو أيضاً من تفاجئه التصريحات التركية عن التطبيع مع إسرائيل، وتصدمه ولا يفهم مغزاها). العبرة الأساس من «الحلف الثلاثي» الذي يعلن عن نفسه، ومن التصعيد الذي ابتدأ في الإقليم، هي أنّ الواجهة ذاهبة إلى النهاية، وأنّ التسوية بشروط الماضي ليست احتمالاً، وأنّ بلادنا هي ميدان هذا النزاع. من ينطلق من فرضية أنّ أماننا في هذه المرحلة تحديات تاريخية، وأنّ أساسها عسكري، وهي تبدأ بمواجهة الغرب وإسرائيل، وانتزاع السيادة على بلادنا من وكلائهم وحلفائهم، يستنتج أنّ التجربة الإيرانية والقوى التي تشكلت على مثالها (من لبنان إلى العراق وفلسطين) هي الوحيدة التي يمكن أن تؤدي هذه المهمة التاريخية اليوم، وأنّ ترفد مشروعاً كهذا، وتزوّده بالتقنيات والخبرات المناسبة، ومن مصلحتها نشوء قوى مستقلة في الإقليم. وهنا يكمن عنصرٌ محوريّ في تفسير الواجهة القائمة وشراستها.

في وسع من شاء أن يحلّل المرحلة من منظور طائفي أو مانوي، أو أن يستنتج، حتّى، أنّ التحدي المصيري أماننا اليوم يتعلّق بالانتقال الديمقراطي (هؤلاء، وهم ذاتهم من ينتقد من يرفع السلاح في وجه العدو، ويتهمهم بأنّ خطابهم عن المقاومة وفلسطين نفعي و«أدائي»، لا تعكس أفعالهم في الواقع وسياساتهم وتحالفاتهم، لا ينتبهون إلى أنّ الحجّة نفسها تنطبق - بشكل أوضح وأكمل - على ادّعاءاتهم الليبرالية). مهما يكن، فإنّ هناك مفارقتين ساطعتين في بداية هذه السنة الصعبة، لا يمكن تجاهلهما. الأولى تتعلّق بالفرحة الغامرة التي عمّت الصحافة الإسرائيلية بعد إجراءات السعودية في الأيام الماضية، مع تعليقات لخبراء وكتّاب تنبأ بمناخ كبير لإسرائيل؛ بل أنّ الأمر وصل بمصدر إسرائيلي تحدّث إلى «جيروساليم بوست» إلى امتداح السياسة السعودية (في «سوريا وإيران واليمن») ومزايدها على البيت الأبيض في العداة لإيران. الحقيقة الثانية في بداية هذا العام، وهي أقوى من كلّ ما يُقال ويكتب، هي أنّه بينما يعقد بعض العرب (وخلفهم جماهير معتبرة) الجهود السرية والعلنية مع الصهيونية، ويخوضون حروبهم في المنطقة سوية، يتسلل عربٌ آخرون - وهم في عزّ معركة وجودية تحيط بهم - ليفجروا عبواتهم بدوريات الجيش الإسرائيلي.

سلسلة عمليات مخططة»، معرباً عن الامل بالأ يميضي الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله في السعي نحو «الانتقام»، وأن يوقف رجاله عن العمل قبل أن يتدهور الوضع بشكل أكبر.

والى الاعراب عن الخشية، اشارت «هآرتس» إلى «مشكلة أخرى» يواجهها الجيش الإسرائيلي الذي يريد الامتناع عن ارتكاب أخطاء تسمح لحزب الله باستهداف قواته على امتداد الحدود مع لبنان. وبحسب الصحيفة، فإن «الحفاظ على مستوى عال من التأهب والاستعداد لدى كل الوحدات، وطوال الوقت، يؤدي إلى مشاكل (...) وطالما تواصلت حالة التأهب الاستثنائية، ستزيد المصاعب، وستتولد نقاط ضعف أخرى يمكن لحزب الله محاولة تجربتها واستغلالها». ولفتت إلى حقيقة أخرى لم تكن مدار تعليق إسرائيلي، وهي أن «حزب الله تجاهل رسائل التحذير الإسرائيلية عبر القنوات الدبلوماسية غير المباشرة، ولم يردّ بشكل مفضل على التهديدات الإسرائيلية السرية، تماماً كما تجاهل التصريحات العلنية (التهديدات) للمسؤولين الإسرائيليين».

وانضم معلق الشؤون الامنية في موقع «يديعوت احرونوت» على الانترنت، رون بن يشاي، إلى التحذير من الاسترخاء والركون إلى أن عبوة المزارع هي العملية التي وعد بها حزب الله. وقال: «من الصعب أن نعرف هل انتهى حزب الله حسابه»، مشيراً إلى أن «إسرائيل تتفهم ضرورة الإبقاء على حالة التأهب على طول الجبهة لأن العملية لم تؤدّ إلى سقوط قتلى (...) ومن المبكر لأوانه الاعتقاد بأن عملية الامس هي الانتقام الذي أراده حزب الله لاغتيال سمير القنطار. ويحتمل ان يحاول مجددا تنفيذ عمليات ضد الجيش الإسرائيلي في منطقة مزارع شبعا». إلى اين تتجه الامور؟ سؤال لم تجد إسرائيل، كما عبرت وسائل الاعلام العبرية امس، جواباً له. واكتفت بالإشارة إلى ان الايام المقبلة وحدها الكفيلة باظهار نيات حزب الله وافعاله.



## الدفاع: مهلة

الإرجاء تفيد ان سيناريو التبادل مع «داعش» ممكن وتفسح المجال لتسليم شاكر نفسه

الدعوى إلى 23 شباط.

بعدها، تلا العميد ابراهيم القرار الاتهامي، وفيه أن الأسير، تقدم بواسطة وكلائه، بمذكرة دفعو شكلية يطلب فيها بطلان التحقيقات الأولية وعدم اختصاص القضاء العسكري النظر بالدعوى لجملة أسباب، طالبين إخلاء سبيله ما لم يكن موقوفاً لاداع آخر. وأضاف، «قررت هيئة المحكمة بالإجماع ردّ الدفعو الشكلية لعدم صحتها وقانونيتها وجديتها والسير بالدعوى من النقطة التي وصلت إليها، فاستمهل وكلاء الدفاع لاتخاذ موقف. ثم أرجئت الجلسة إلى 26 نيسان المقبل. ثم أعلنت هيئة المحكمة باسم الشعب اللبناني أنّه حرصاً على حسن سير العدالة وللإسراع بالدعاوى والمحافظة على المصلحة العامة، ووفقاً للمطالعة النيابة العامة، تقرّر تفريع ملف

ردّ العميد طلبهم لأن الشاهد لا يحتاج إلى محام. وتوجّه إلى الأسير مستفسراً عن حقيقة اجتماع شاكر بالعميد الحسيني، فأجاب الأسير بصوت هادئ: «لا أعرف بخصوص اجتماعه أو مع من، لكن فضل أخبرني أنه اجتمع مع مسؤولين من الجيش واتفق معهم على تسليم بعض سلاح مرافقيه مقابل سحب مذكرات التوقيف الصادرة بحقهم. فضل كان قد حضر إلى الحي بعد حادثة مقتل لبنان العزي. أخذ بيتاً واستأجر محلات رويداً رويداً. وكنا قد إتفقنا ضمناً إنّو أنا كإمام مسجد ما بدّي أي تصرف فردي يُؤدي إلى زعزعة الوضع في المنطقة ولا بين أبناء الحي الواحد والجيران». تدخل العميد مقاطعاً فردّ الأسير: «اسمحل بس. أنا طلبت من فضل المغادرة مع شبابه، حتى لا يشكل وجودهم إراجا لي». سال العميد إن كان قد حصل ذلك في بداية شهر حزيران 2012، فأجاب الأسير: «لا أنكر التاريخ». ثم أضاف: «بدك تعرف عن مشكلتي مع فضل»، ثم صمت. قبل أن يطلب رئيس المحكمة إعادته إلى مكانه. استأنف بعدها العميد الاستماع إلى إفادة حنقير، فعرض عليه مجموعة من الصور التي تظهره ملازماً لشاكر حيث ظهر في إحداها بلباس عسكري. ثم أرجأ